أثر الإنفاق الحكومي في الإنفاق الخاص في العراق للمدة (1990-2016)

أ. م. د. طالب حسين الكريطي الباحث : علي قدوري الرويشدي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

تطور دور النفقة مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ويلازم هذا التطور تغيرات في وظائف الدولة حتى اصبح التدخل سمة اساسية للدول لأجل تغلبها على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها واصبحت السياسة المالية واجهة تنفيذ خطط الدولة من خلال ادواتها وابرز اداة هي الإنفاق الحكومي موضوع الدراسة ومن خلال صور الانفاق للدولة تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر في الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي وهذا يمثل موضوع بحثنا ،فضلا عن ذلك استعراض نتائج النماذج القياسية المستخدمة في هذه الدارسة المتمثلة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك لجوهاسن واختبار لكر انجر وتحليل النموذج المقدر بأسلوب Var، ومن خلال الاختبارات تبين هناك علاقة طردية بين متغيرات الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص بشقيه الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي .

ومن أجل التحقق من فرضية البحث فإن هيكلة الدراسة قسمت على ثلاث مباحث : تناولت في المبحث الأول الاطار النظري للأنفاق الحكومي والمبحث الثاني الاطار النظري للإنفاق الخاص أما المبحث الثالث أثر الانفاق الحكومي على الانفاق الخاص .

من خلال اعلاه تم اثبات فرضية البحث ان الانفاق الحكومي يؤثر على الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي .

Abstract

The evolution of the role of alimony with the development of the role of the state from the custodial state to the interventionist state. This development is accompanied by changes in the functions of the state until the intervention became a main feature of the countries in order to overcome the economic problems facing them and the fiscal policy became the interface of implementing the state plans through its tools. And through the images of spending of the state reflected directly and indirectly in the

spending of private investment and consumer and this is the subject of our research , In addition, a review of the results of the standard models used in this study, such as the time series stability test, the Johansen, the Granger test, and the analysis of the Var model, were

examined. The tests showed a positive correlation between the variables of government .expenditure and expenditures for both investment and consumption expenditure

In order to verify the hypothesis of the research, the structure of the study was divided into three topics: The first topic dealt with the theoretical framework of government spending and the second section the theoretical framework of private spending, and the third, the impact .of government spending on private spending

From above, the hypothesis of research has been proved that government spending affects the expenditure of both investment and consumer

المقدمـــــــــة

النفقات الحكومية government Expenditure لها اهمية كبيرة في علم المالية العامة فهي من اهم العناصر الاقتصادية في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وكذلك هي احدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية ،منها الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن ذلك هي اداة لها اثار متعددة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي وكذلك الاثار غير المباشرة من خلال عمل كل من المضاعف والمعجل وهذه الاثار تزداد بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتدخل أصبح سمة رئيسة للدول أيا كان نظامها الاقتصادي السائد وبالتالي تنعكس على المتغيرات البحث ومن ضمنها الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص التي تدخل ضمن شقيه الإنفاق الخاص الكلي الذي يعد من اهم مقومات النمو الاقتصادي للدولة وكذلك تهيئة المناخ المناسب له من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتوظيف الاموال في المشاريع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الانتاجية للدولة ،وكلما تكون الدولة ذات تخطيط سليم تنعكس على كافة المتغيرات الدراسة ومن ضمنها الانفاق الحكومي وكذلك الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بصورة ايجابية.

أولا: مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث بالتساؤل عن حجم وطبيعة تأثير الإنفاق الحكومي في الإنفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي في العراق في ظل مراحل تطور الاقتصادي وطبيعة هيكل الإنفاق الحكومي خلال مدة البحث

ثانيا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تأثير ايجابي مباشر للإنفاق الحكومي على الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي ويظهر هذا الاثر بفعل الطبيعة الريعية لمصادر تمويل الإنفاق الحكومي العام وفلسفة الدور الاقتصادي للدولة

ثالثا: منهجية البحث

اعتمد الباحث على اسلوب الجمع بين اسلوب التحليل الوصفي والاسلوب التحليل الكمي مع ملاحظة العلاقات والتأثير بين المتغيرات خلال مدة البحث وكذلك من خلال الأسلوبين تم اثبات صحة الفرضية .

رابعا: اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في اهمية تأثير حجم وهيكل الإنفاق الحكومي العام على حجم وطبيعة الانفاق الخاص في العراق في ظل مدة دراسة البحث .

خامسا: هدف البحث

يهدف البحث الى الكشف عن اثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الخاص في العراق فضلا عن تحليل هذه العلاقة وفق النظرية الاقتصادية .

سادسا: الحدود الزمانية والمكانية

يتناول البحث موضوع اثر الانفاق الحكومي على الانفاق الخاص في العراق للمدة (1990 _ 2016).

سابعا: هيكلية البحث Structure of research

تضمنت هيكلية البحث المقدمة وثلاث مباحث وخاتمة من استنتاجات وتوصيات ، اذ يتناول المبحث الاول الجانب النظري للإنفاق الحكومي و المبحث الثاني الجانب النظري للإنفاق الخاص اما المبحث الثالث فتناول الاطار العملي أثر الانفاق الحكومي في الانفاق الخاص في العراق ،وختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بموضوع البحث .

المبحث الأول: الاطار النظري للإنفاق الحكومي

أولاً: مفهوم الإنفاق الحكومي او العام

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة واختلفت النظرة الحديثة عن النظرة التقليدية لها كما ترتب على هذا اختلاف في هيكل النفقات العامة في نموذج الدولة المتدخلة عن نموذج الدولة الحارسة. وتعرف النفقة العامة بأنه مبلغ من المال يخرج من الذمة المالية للدولة أو احدى مؤسساتها الحكومية بقصد اشباع حاجة عامة .(1) (Public want) ويعرف ايضاً مبلغ من النقود ، يدفعه شخص من اشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة ،وهؤلاء الاشخاص الاعتياديون هم الدولة او احدى هيئاتها أو أحد الاشخاص العاملين فيها. (2) وعرفت ايضاً النفقات العامة بانها مبالغ نقدية اقرت من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية. (3) وكذلك تعرف النفقة العامة بأنه مبلغ نقدي يدفع من قبل الخزانة العاملة بعد إن تقره السلطة التشريعية ليقوم بإنفاقه شخص عام لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية (4).وعرف ايضاً الانفاق بأنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بأنفاقه شخص من اشخاص القانون اشباعاً لحاجة عامة. (5) ويمكن أن نستنتج أن الإنفاق الحكومي مرتبط بالسياسة الإنفاقية التي تقوم بها الدولة لديمومة وظائفها واشباع كافة حاجات المجتمع بهدف تحقيق النفع

العام. إذ تستخدم الدولة الإنفاق الحكومي للتأثير على النشاط الاقتصادي الذي يعد من اهم ادوات السياسة المالية وحسب حالة النشاط الاقتصادي ففي حالة الكساد تتبع سياسة مالية توسعية ويكون عن طريق زيادة الإنفاق في مجال المشروعات العامة في مختلف القطاعات من أجل خلق فرص عمل وتشغيل مزيد من الايدي العاملة لتعويض النقص في الإنفاق الخاص والذي سيزيد الطلب الكلي في الاقتصاد. (6) أما في حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم فإن الدولة تقوم بتخفيض الإنفاق العام ومن ثم تخفيض الطلب الكلي وانخفاض مستوى الاسعار (7).

من مفهوم الإنفاق العام نستنتج بأنه يقوم على ثلاثة أركان:-

1- الانفاق العام مبلغ من النقود: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على كل ما يلزمها من سلع وخدمات ويعد انفاق المبالغ النقدية الأسلوب الأمثل لحصول الدولة على احتياجاتها على الرغم من امكانية ان يكون الانفاق العام بشكل عيني نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية، ولكن تجنباً لمشاكل الانفاق العيني وتحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة في الافادة من الانفاق العام للدولة، الامر الذي دفع الحكومات الى التحول من أسلوب الانفاق العيني الى الانفاق النقدي. (8)

2- الانفاق العام يصدر عن شخص عام: اعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على معيارين، احدهما قانوني والاخر وظيفي.

أ- **المعيار القانوني:** يعتمد ومؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق، فهي التي تحدد طبيعة النفقة وما إذا كانت عامة او خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها اشخاص القانون أو الاشخاص المعنوية العامة اي الدولة او هيئاتها. (9)

ب- المعيار الوظيفي: يعتمد كأساس للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تدفع من أجلها النفقة وليس على اساس الطبيعة القانونية لمن يقوم بعملية الإنفاق. وفقاً لهذا المعيار لا تعد كل النفقات التي تصدر عن اشخاص القانون العام نفقات عامة، بل تقتصر على تلك النفقات التي تقوم بها الدولة نتيجة لما تتمتع به من سيادة. أما النفقات التي يقوم بها شخص عام في نفس الظروف التي يعمل فيها القطاع الخاص فإنها تعد نفقات خاصة. على العكس من ذلك تعد نفقات عامة تلك التي يقوم بها الشخص الخاص او المختلط التي منحتها الدولة حق استخدام سلطاتها الآمرة .(10)

3- الانفاق العام يهدف لتحقيق نفع عام: تعد توفر الشرطين السابقين ضرورياً لتحديد النفقة العامة، ولكن هذا غير كافٍ، إذا لابد من توفر الشرط الثالث للحكم على النفقة بانها نفقة عامة وهو هدف الصالح العام.

فقيام الدولة بالإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة او الاعانات فهو بهدف تحقيق النفع العام ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع (11)

ثانيا: صور وتصنيفات الإنفاق الحكومي العام

يأخذ الإنفاق الحكومي للدولة رغم تعدده واختلاف اغراضه عدة صور وتصنيفات الاتية :- (12)

صور الإنفاق الحكومي

أ- رواتب واجور موظفي الدولة والعاملين لديها والرواتب التقاعدية.

ب- مشتريات الدولة من السلع والخدمات.

ج- سداد الدولة لأصل وفوائد القروض العامة.

د- أثمان المنح والاعانات العينية ومبالغ الضمان الاجتماعي.

2- تصنيف الإنفاق الحكومي العام

أ- النفقات الجارية

تتمثل النفقات الجارية في المصروفات الادارية المتعلقة بصرف الرواتب ونفقات التشغيل اليومية مثل الاجور وايجاد المصنع والانارة والمياه، فضلاً عن النفقات الضرورية لتشغيل ادارتها ونفقات حيازة المباني العامة، إذ لا يمكن تأجيل هذه النفقات نظراً لضرورتها لضمان سير العمل الحكومي، اضيف إلى ذلك، ان جزءاً منها يمثل نوعاً من الانفاق الاستهلاكي العام، وقد كان يمثل هذا النوع من الانفاق، النفقات العامة الاساسية للدولة من مرحلة الحياد والحرية الاقتصادية إلا ان هذا النوع من الانفاق لا يمثل زيادة في الثروة القومية للاقتصاد القومي ألا في اضيق الحدود إلا وهي زيادة الطلب الكلي الفعال (13)

ب- النفقات التحويلية

هي تلك النفقات العامة التي لا تؤدي إلى زيادة الانتاج القومي بشكل مباشر ولكنها تؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع وفئاته، (14) وميزتها انها ليس لها مقابل مباشر وتتخذ هذه النفقات بشكل اعانات أو هبات وتمتاز النفقات التحويلية بأنها تقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من فئة اجتماعية الى اخرى أو ان تزيد من القدرة الشرائية لبعض هذه الفئات ولهذا السبب بالذات يمكن ان تعتبر النفقات التحويلية نفقات تضخيميه في حالة عدم وجود اقتطاعات مقابلة من فئات معينة لتحويلها (15).

وتشمل النفقات التحويلية النفقات الاجتماعية التي تتجسد بالضمان الاجتماعي مثل اعانات المرض والعجز والبطالة والشيخوخة، والنفقات التحويلية الاقتصادية وهي الاعانات التي تمنح لبعض المشروعات الانتاجية بهدف تخفيض نفقات الانتاج، والنفقات المالية وتشمل بفوائد الدين العام واستهلاكه (16)

جـ- النفقات الاستثمارية

تهدف النفقات الاستثمارية الى تنمية الثروة القومية وتشتمل على اجمالي تكوين راس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية الى الدخل، وتستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية تعظيم صافي القيمة المالية للمشاريع، التي ترتبط بمدى توفر الموارد والقيود المؤسسة والاقتصادية الكلية، وتعتمد الدول على القروض العامة لتحويل الانفاق الاستثماري، وتلجأ الدولة الى التوسع في الانفاق الاستثماري لمواجهة الازمات الاقتصادية المستعصية. (17)

ثالثا : الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات الحكومية

هناك العديد من الاسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تزايد الانفاق الحكومي لعل من أهمها:

1- الأسباب الاقتصادية:- تعد الاسباب الاقتصادية من أهم الاسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في الإنفاق العام، إذ تؤدي هذه العوامل دوراً مهماً في تقدير مستوى الإنفاق العام لأي دولة، ومن هذه الاسباب؛ مستوى الناتج القومي فقد وجدت دراسات تجريبية عده لنفقات الدولة في الولايات المتحدة بأن الدخل القومي هو محدد رئيس للإنفاق العام، وقد اثبتت تلك الدراسات بأن ارتفاع مستوى الدخل القومي، يترتب عليه زيادة في دخول الافراد، وارتفاع في مستوى معيشتهم، وفي المعروف انه كلما زادت دخول الافراد، اتسعت اوعية الضرائب، وقلت مقاومة الافراد لما تفرضه الحكومة من ضرائب ورسوم، مما يسهل على الدولة اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحويل الخدمات العامة وتحسين نوعيتها. كما لوحظ بأن طبيعة البنيان الاقتصادي او الهيكل الاقتصادي تؤثر في حجم الانفاق العام. اذ يتزايد هذا الحجم في الدولة المتقدمة عنه في الدول النامية وذلك؛ نظرا لأتساع نطاق الخدمات المتنوعة التي تقدمها الدولة وارتفاع مستوى التحويلات لأغراض الضمان الاجتماعي والرفاهية كمثال على ذلك (18).

2- الأسباب الاجتماعية:- تعد الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي ، (Social Equilibrium) عن طريق اعادة توزيع الدخل القومي، من أجل تحقيق هذا الهدف ،ترتب على عاتق الحكومة زيادة النفقات العامة على توفر السلع والخدمات العامة والمدفوعات التحويلية ،ومثال على ذلك الانفاق العام على الصحة والتعليم؛ من اجل رفع المستوى الصحي والثقافي لمختلف افراد المجتمع وتقديم كافة الاعانات المالية، واعانات السكن، واعانات السلع والخدمات الاساسية، لذوي الدخل المنخفض وهكذا نرى ان حجم النفقات العامة على السلع والخدمات والاعانات ذات الهدف الاجتماعي، يعتمد على فلسفة النظام السياسي القائم على تحقيق التوازن الاجتماعي (19).

3- الأسباب السياسية

ومن أهم الأسباب التي أدت الى زيادة النفقات العامة ما يأتي:- (20)

أ- انتشار الديمقراطية من خلال الانظمة البرلمانية ،اي يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن الحقوق ومصالح المواطنين ،من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشته وتلبية حاجاته.

ب- تعدد الاحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال مدة حكمه؛ بزيادة الإنفاق العام بغية كسب اصوات الجماهير وتأييدهم.

جـ- العلاقات الدولية إذ ان انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب اجراءات متعددة من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية .

4- الأسباب العسكرية

تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي المؤكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي او الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات واجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذلك قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة (21).

رابعاً :- الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة :-

ينتج عن الإنفاق الحكومي العام اثار غير مباشرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي ناتجة عن توليد زيادة متتابعة في الدخل بفعل المضاعف والمعجل وفي أدناه أثر كل منهما:-

1- اثر المضاعف (Multiplier Effect)

الانفاق العام جزء من الانفاق الكلي الذي هو عبارة عن اعادة توزيع الدخول لأصحاب عناصر الانتاج على شكل اجور وارباح وفوائد وريع، فكلما زادت النفقات بمقدار معين تزداد دخول اصحاب العوامل الانتاج وهؤلاء سوف يقومون بإنفاق جزءاً منها، يتحد هذا الجزء بما يسمى الميل الحدي للاستهلاك ، هذا الجزء المنفق سيكون دخولاً لآخرين يقومون بإنفاقه فتستمر دورة الانفاق وهذا ما يسمى (بالمضاعف) والذي يعبر عنه رياضياً بالصيغة الآتية :-

(M= 1/(1−mpc) .....(1

وذلك؛ لأن الميل الحدي للاستهلاك (mpc) والميل الحدي للادخار (mps) يساوي واحد صحيح.

Mpc + mps = 1

ويمكن القول بأن المضاعف ما هو إلا وسيلة او اداة يمكن من خلالها تفسير التغيرات التي تحدث في احدى مكونات الانفاق الكلي، وأثر ذلك في خلق الزيادات المضاعفة في مستوى الدخل وقد يظهر أثر المضاعف، بسبب اي تغير في الانفاق في المستقبل يمكن أن يطرأ في الحياة الاقتصادية دون الاقتصار على الانفاق الاستثماري في المستقبل، وان قيمة المضاعف تعتمد بدرجة اساسية على الميل الحدي للاستهلاك، لذا فان قيمة المضاعف تتناسب طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك وعكسياً مع الميل الحدي للادخار، وان توضيح فكرة المضاعف طبقاً للمفهوم الكينزي ان انفاقاً استثمارياً إضافياً (ΔI) يولد زيادة في الدخل القومي (Δy) اكبر منه. معنى ذلك يزداد الدخل بدرجة اكبر من زيادته الاصلية التي

حدثت في الاستثمار؛ لأن الأفراد الذين تزداد دخولهم نتيجة للإضافة التي حدثت في الاستثمارات يقومون بإنفاق جزء من هذه الزيادة في الدخل على الاستهلاك، الامر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل ويؤدي بالتالي إلى زيادة إنفاق المنتجين والمشتغلين في الصناعة الاستهلاكية (22).

2- اثر المعجل (Accelerator Effect)

يعبر عن أثر زيادة الانفاق على حجم الاستثمار، والزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعه زيادات بالاستثمار والعلاقة بين هاتين يطلق عليها بمبدأ المعجل، وتسمى بمبدأ تعجيل الطلب المشتق؛ لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغير أكبر في الانفاق الاستثماري وبفضل ذلك، ان زيادة في الانفاق العام، تؤدي الى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، فيقوم منتجين هذه السلع التي ازداد عليها الطلب بمعدل اكبر. (23) ويعرف المعجل التغير الذي يحدث في الاستثمار نتيجة التغير في الدخل، تلك العلاقة التي يمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية :- (24)

(2).....$A= \Delta I/\Delta Y$

إذ ان :

A = المعجل

ΔI = التغير في الاستثمار

ΔY = التغير في الدخل

يعني ان زيادة الاستثمار المسبب تعتمد ايضا على زيادة الطلب الاستهلاكي ، فإذا ما دب التباطؤ والركود في النشاط الاقتصادي ، فإن ذلك بالضرورة سيؤدي إلى تناقص فرص الاستثمار المسبب بسبب تناقص الطلب الاستهلاكي ، وإذا ما عم الانتعاش الاقتصادي ،فإن ذلك سوف يؤدي الى زيادة الاستثمار المسبب نتيجة لزيادة الطلب الاستهلاكي .

ويمكن تحديد اثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها ما يأتي:- (25)

1- ما يتوفر من مخزون السلع الاستهلاكية

2- الطاقات الانتاجية العاطلة غير المستغلة

3- الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية تقدر من منتجين هذه السلع فاذا كانت ذات طبيعية مؤقتة فلا تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، اما اذا كانت طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار.

المبحث الثاني : الاطار النظري للإنفاق الخاص

اولاً:- 1- مفهوم الإنفاق الاستثماري الخاص:-

قبل البدء بمفهوم الاستثمار الخاص لابد التطرق إلى توضيح المعنى الاستثمار من الناحيتين اللغوية والاقتصادية ففي المعنى اللغوي نستخدم كلمة استثمار وهي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به (26) اما من الناحية الاقتصادية يقصد به اي زيادة او اضافة جديدة في ثروة المجتمع تأخذ شكل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها التي تعد تكثيراً للرصيد الاقتصادي للمجتمع (27) .وهذا يعني توظيف الاموال في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض الرأسمال القديم. ويتوفر الاستثمار الحقيقي عندما يتوفر المناخ الاستثماري ويمثل مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون اخر، ويبدو ان المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها الى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحده واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة (28). كما يعرف الاستثمار وفق الاقتصاد الكلي على انه جزء من الناتج لم يستهلك ولكن وجه بهدف الطلب على السلع الرأسمالية، وذلك لهدفين الأول: خلق سلع رأسمالية جديدة أما الثاني: احلال سلع رأسمالية جديدة محل السلع الرأسمالية القديمة او التي استهلكت (29) وكذلك عرفه جون مينارد كينز بأنه يمثل الاضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة (30) وعرف ايضاً على انه اقتناء وتدوير الاصول الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة بهدف خلق عائد مادي يعوض المستثمر عن تكلفة الاحتفاظ بالأصل وتشغيله وذلك لأجل خلق سلع وخدمات جيدة سواء استهلاكية او رأسمالية او تمويل اصول اقتصادية اخرى (31) اما المشرع العراقي فقد جاء في قانون الاستثمار المعدل رقم 13 لسنة 2006 ان الاستثمار هو توظيف المال في نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على البلد (32). ونستنتج مما تقدم بان جميع المفاهيم التي تناولت الاستثمار في النهاية تنصب في مفهوم واحد حيث يمكن ان يعرف الاستثمار بأنه الاضافات إلى رأس المال والذي يتمثل بالإنفاق الاستثماري لبناء طاقات انتاجية جديدة كالآلات والمعدات والانشاءات وتوسيع الطاقات الانتاجية القائمة وتعويض الاندثارات التي تصيبها وكذلك التغير في المخزون.

2- مفهوم الإنفاق الاستهلاكي الخاص

من المهم ان نتعرف على المفاهيم الاستهلاك ،والادخار وقد نتساءل : ماذا نفعل بالراتب عندما نستلمه؟ ونجيب على ذلك بان هناك سبيلين فقط هما انفاقه او ادخاره .

ويطلق على الانفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك . وهذا يعني ان السلع الاستهلاكية هي تلك المنتجات التي تستخدم خلال مدة قصيرة جدا من الزمن . والامثلة على ذلك الغذاء ،الملابس ،وانشطة الاستجمام ،والتسلية والخدمات الطبية . اما ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار . فالادخار ،اذا هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف فيه والقدر المنفق على السلع والخدمات الجارية . فهو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك وقد يكون الانفاق الجاري على السلع والخدمات ،احيانا ، اكثر من الدخل الممكن التصرف فيه. وحينئذ نكون امام ادخار سلبي negative saving.على انه يلاحظ بان كلا

من الاستهلاك ، والادخار عبارة عن مفاهيم تعني وجود تيار متدفق. فإن الادخار هو الكمية المدخرة خلال مدة زمنية محددة . ولما كان الدخل الممكن التصرف فيه او المتاح disposable income .اما ان ينفق او يدخر ؛ فإن :

الدخل الممكن التصرف فيه = الاستهلاك + الادخار

ويمكن ، بدلا من ذلك اعادة كتابة هذه العلاقة على نحو الآتي :

الاستهلاك = الدخل الممكن التصرف فيه ـ الادخار :او:

الادخار = الدخل الممكن التصرف فيه ـ الاستهلاك

ولكن ، ما الذي يحدد القدر من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك ؟ لقد كانت نظرية كينز في الاستهلاك صريحة . فقد اكد كينز في النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود على :

" ان الناس يميلون من حيث المبدأ وبصورة عامة الى زيادة انفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ، لكن بمقدار اقل ، وقد سمى كينز تلك العلاقة (بالقانون السيكولوجي الاساسي)"وطبقا لوجهه نظر كينز ، اذا اردنا معرفة القدر الذي يستهلكه فرد ما فإن هناك عاملا معينا يفوق كل العوامل في هذا المجال . ذلك ان المحدد الاول للاستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه . فهناك علاقة قوية موجبة بين الجزء المنفق على الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه . وهذه العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل الممكن التصرف فيه هي ما يطلق عليه دالة الاستهلاك consumption function وهي تحتل موقعا رئيسا في نموذج كينز عن المحددات الدخل. (33) C= a +by

ثانياً: 1 – العوامل المؤثرة في الاستثمار الخاص

أ – العائد (الكفاية الحدية لرأس المال)

هو معدل العائد المتوقع من استثمارات في وقت معين، ويتم مقارنتها عادة بمعدلات الفائدة البنوك، على سبيل المثال لو كانت الفائدة البنوك 3% فان الشركات سوف تحتاج عائداً متوقعاً من استثماراتها بنسبة 3% على الاقل، ولو كانت الكفاية الحدية لرأس المال اقل من فائدة البنوك، فمن الافضل للشركات أن تدخر أموالها بدلاً من استثمارها (34).

ب – تكاليف الاستثمار

إن تكاليف الاستثمار من اهم محددات الاستثمار حيث ان حجم الاستثمار ونوعه يحدد حجم تكاليفه وبالتالي سيؤدي هذا الى اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه وفقاً للإمكانيات المتاحة للجهة المستثمرة، وكذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ان تكلفة رأس المال لا تقتصر على سعر السلعة الرأسمالية بل تشمل أيضاً أسعار الفائدة التي يدفعها المقترضون ؛ لتمويل رأس المال وكذلك الضرائب التي تدفعها الشركات على دخلها (35).

جـ – المخاطرة

يولي المستثمرون اهتماماً كبيراً بحجم المخاطرة ،التي من المحتمل ان يتعرض لها المشروع الاستثماري طول المدة الزمنية للمشروع ،ومدى تأثيرها على العوائد، ويقصد بالمخاطرة هنا نوعها الاقتصادي والأمني. وكمثال على المخاطرة الاقتصادية عمليات البحث والتنقيب على النفط والغاز والذهب والمعادن الاخرى. إذ إن امكانية عدم التوصل الى نتائج

ايجابية في هذه العمليات واردة جداً رغم التقديم التكنولوجي الذي ساعد كثيراً على تقليل حجم هذه المخاطر، اما من الناحية الامنية فتتوقف المشاريع في المناطق التي لم تستقر امنيا ، والجدير بالذكر ان العلاقة بين العوائد والمخاطرة طردية فكلما زاد حجم المخاطرة زاد حجم العوائد من المشروع لكون المشاريع التي تتحمل مخاطرة كبيرة لا تشهد اقبالاً كثيرا من المستثمرين، نتيجة لذلك نجد ان حجم العوائد يرتفع في هذه المشاريع نتيجة للمخاطرة من جانب ونتيجة لقلة المنافسة من جهة اخرى (36).

د- أسعار الفائدة:

يعد سعر الفائدة واحدا من أهم المحددات الاستثمارية أياً كان نوع المشروع الاستثماري ضمن جهة يكون فيها سعر الفائدة جزء من التكاليف الاستثمارية (في حال الاقتراض لتمويل المشروع الاستثماري) ومن جهة اخرى أنه كفرصة بديلة عن الاستثمار (في حال اقراض الارصدة المعدة للاستثمار) وكما اسلفنا ان الهدف الرئيس من الاستثمار هو الربح؛ لذلك فان المستثمر سيعمل على اجراء مقارنة بين حجم الارباح المتوقع تحقيقها من المشروع الاستثماري وبين عائدات (فوائد) رأس المال المطلوب توظيفه في هذا المشروع من خلال اسعار الفائدة المتاحة وهذا يعني أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار علاقة عكسية فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الاستثمار نتيجة لتوجه اصحاب رؤوس الاموال نحو الاقراض على حساب تنفيذ المشاريع الاستثمارية (37).

هـ- الوقت

يدخل الوقت ضمن العوامل المحددة للاستثمار من جانبين، الجانب الأول يكون توقيت القرار الاستثماري ذا اهمية كبيرة في نجاح الاستثمار والجانب الثاني مدة الاستثمار، حيث أن اتخاذ القرار الاستثماري بالوقت المناسب سيزيد من احتمالات نجاح المشروع وبالتالي ارتفاع حجم أرباحه فضلا عن الأهمية الكبيرة لمدة المشروع في اتخاذ القرار الاستثماري حينما يكون المشروع محدداً بوقت قصير او طويل كلما ساعد ذلك الاستقرار المشروع الاستثماري مع افتراض غياب عامل المخاطرة واستمرار التحديث والتطوير في المشروع وفقاً للطلب فربما يسهم حجم الارباح المتوقعة من المشروع وقد تشكل مدة استرداد رأس المال عاملاً مهماً في اتخاذ القرارات الاستثمارية (38).

2- محددات الاستهلاك الخاص :- (39)

أ- نمط توزيع الدخل في افراد المجتمع

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الاكبر من دخلها وادخارها غالبا ما يكون منخفض نسبيا بسبب انخفاض مستويات دخلها . اما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة اقل من دخلها وادخار نسبة اكبر منه . فالميل الحدي الاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الاغنياء . ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل ، والعكس بالعكس.

ب- مستوى الاسعار

يعد مستوى الاسعار من العوامل المهمة جدا في تأثير على حجم الاستهلاك ،واذا اخذنا الامر ببساطة وبصفة مبدئية فان زيادة الاسعار تؤدي الى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك ايضا فلو ارتفعت الاسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك ، اما لو ارتفعت الاسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فان الدخول الحقيقية لن تتغير وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو ولا يتغير .

جـ – توقعات المستهلكين

تعد التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك . فاذا توقع الافراد ارتفاع الاسعار في المستقبل فانهم يزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي فينخفض الاستهلاك . هذا بالنسبة لتوقعات الاسعار ، اما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل ،فان توقع الافراد ارتفاع دخولهم يؤدي الى زيادة الاستهلاك والعكس بالعكس .

د – سعر الفائدة

فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققا لعائد اكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء اقل ومستمتعا باستهلاك جزء اكبر من الدخل ؛ لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية ان العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة ، بينما يجد بعضهم الآخر أنها علاقة قوية نسبيا .

هـ – الضرائب

توثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر الضرائب غير انفاقي للدخل فيشار اليها بالادخار الحكومي او (الادخار العام) ، حيث ان زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب .

و – الثروة

تأتي الثروة كأحد اهم محددات الاستهلاك ، فإذا افترضنا وجود اثنين من المستهلكين ،يتقاضى كل منهما ايرادات متساوية قدرها 50000$ سنويا ، ويقوم احدهما بادخار 200000$ في حساب البنك ،بينما لا يمتلك الاخر اية مدخرات على الاطلاق ،فبإمكان الشخص الاول ان ينفق جزءا من ثروته ، في حين لا يمتلك لآخر ما ينفقه . وهنا قد توصلنا الى حقيقة مفادها انه كلما ازدادت الثروة ، تبعتها زيادة في الاستهلاك ؛ وهذا ما يعرف بتأثير الثروة .

عادة ما تتغير الثروة ببطء من عام الى آخر ، وبالرغم من ذلك فإن أي تغير سريع يطرأ على الثروة سواء بالزيادة او النقصان ،يصحبه بالضرورة تحركات حادة في معدلات الاستهلاك .(40)

ثالثا: عوائق الاستثمار في العراق (41)

1- عدم الاستقرار السياسي والامني

يعد الاستقرار السياسي والأمني من المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري إذ ان تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد تسهم في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار.

2- ضعف القطاع الخاص

تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية في العراق منذ ملطع الخمسينيات على اثر ارتفاع العوائد النفطية بعد اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية، وقد تجلى هذا الدور في حجم الاستثمار العام والانفاق على توسيع الخدمات التعليمية والصحية وتنامي قطاع الادارة الحكومية العامة بمختلف اختصاصاتها، حتى أصبحت الادارة الاقتصادية في العراق تتسم بدرجة علية من المركزية ليس من الناحية القانونية فحسب بل أن المبادرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الحاسمة والمؤثرة هي مركزية ايضاً.

3- انخفاض كفاءة البنية التحتية

يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف واضح في البنية التحتية التي تشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل والنقل والكهرباء والاتصالات وغيرها، بسبب تأثرها بشكل كبير بالحروب التي مر بها العراق.

4- الفساد المالي والإداري

تعود جذور الفساد في العراق الى حقبة الاحتلال العثماني، وقد ظهر الفساد بشكل واضح خلال عقد الستينيات من القرن الماضي عندما بدأ العسكريون ببيع اجازات الاستيراد التي حصلوا عليها من خلال موقعهم في المؤسسات الحاكمة الى مقاولين مع إعفاءات كمركية سخية وتعمق ذلك اكثر خلال المدة (1990-2003) التي فرض فيها مجلس الأمن الدولي عقوبات على العراق أسهمت في استشراء حالة الفساد في الاقتصاد العراقي. وبعد انهيار نظام الحكم السابق في العراق عام 2003 استشرى الفساد في العراق بصورة كبيرة داخل أجهزة الدولة الى الأن وعليه فإن ذلك كله من شأنه ان يشكل عائقاً امام المستثمرين نظراً لعدم الوضوح والشفافية في ابرام العقود وتحديد الفرص الاستثمارية.

5- ضعف التشريعات المحفزة للاستثمار

في عام 2006 صدر قانون الاستثمار رقم 13 الذي يمثل خطوة مهمة في مجال جذب الاستثمار بما تضمنه من امتيازات وإعفاءات وبالرغم من ذلك فان هذا القانون يتضمن بعض نقاط الضعف التي شكلت عائقاً امام الاستثمار المحلي والاجنبي ومن بين نقاط الضعف هذه تبرز مسألة التحكيم وتوفير الضمانات كافية لحماية المشاريع التأميم، إذ إن القانون رقم 13 لسنة 2006 لا يحتوي على ضمانات كافية لحماية المشاريع من التأميم خاصة مع وجود عبارة استثناء والتي الحقت بضمانات في الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشر التي تعطي القضاء العراقي الحق في البت في احكام المصادرة والتأميم مع غياب التحكيم الدولي فان ذلك يضعف قدرة الهيئة الوطنية للاستثمار على الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة الى المستثمرين في الخارج وابقاء مخاوف قائمة في طريق النهوض بالقطاع الخاص وعليه فان البيئة

التشريعية والقانونية العراقية ما تزال بحاجة الى تعديل واعادة صياغة من اجل تحفيز الاستثمارات على التدفق إلى داخل البلد في ظل الضعف الذي يعاني منه قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006.

رابعاً – نظريات الاستهلاك

هناك عدة نظريات تحاول شرح سلوك المستهلك وفي الوقت نفسه تحقق التوافق بين دالتي الاستهلاك في الاجل القصير والاجل الطويل وسوف نركز دراستنا الان على ثلاث منها فقط وهي نظرية الدخل المطلق ، نظرية الدخل النسبي ،نظرية الدخل الدائم .

نظرية الدخل المطلق

طبقا لهذه النظرية ، تقول ان الإنفاق الاستهلاكي في مدة معينة يعتمد على الدخل المتاح في المدة نفسها ،ويتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة اقل ، كما ان الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل .

إن دالة الاستهلاك توضح العلاقة بين الاستهلاك الجاري والدخل الجاري المتاح . إلا ان بعض الاقتصادين اوضحوا ان العلاقة بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري ضعيفة إن لم تكن معدومة ، وان استهلاك العائلة يعتمد ليس فقط على الدخل الجاري ، وإنما على تيار من الدخل عبر زمن طويل ، وعلى الثروة العائلة . والخلاصة عند كينز في هذا المجال ، هي ان متوسط للاستهلاك يزيد عن الميل الحدي للاستهلاك ، والميل المتوسط للاستهلاك ، يتناقص مع تزايد حجم الدخل ، ومن ثم فإن الميل المتوسط للادخار يتزايد مع تزايد حجم الدخل . يمكن القول ان دالة الاستهلاك كينزية هي دالة خاصة بالأجل القصير فقط . وكذلك يمكن التأكيد ان حجم الثروة والاصول السائلة للافراد لهما تأثير على حجم استهلاكهم يشابه تأثير حجم دخولهم الجارية . (42)

نظرية الدخل النسبي

وفي ظل نظرية الدخل النسبي فان الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري بالنسبة للمستوى الاعلى للدخل السابق . ويرى ديزنبري James s. Duesenberry ان هناك اتجاهات قوية لدى الناس لمحاكات جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة . ولذلك لو ان دخول الافراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فان الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل . وفي نطاق هذه الدوافع والحقيقة القائلة بان الدخل يزيد في الآجل الطويل ، فان دالة الاستهلاك المناظرة سوف تكون هي دالة الاستهلاك في الاجل الطويل التي اشرنا اليها سابقا. وعلى هذا فإنه في اطار فرض الدخل النسبي تكون الدالة الاساسية للاستهلاك هي دالة الاجل الطويل .أما في حالة افتراض نمو الدخل ، فإن الاستهلاك يتزايد على أساس دالة الاستهلاك في الآجل القصير الى ان تتحقق دالة استهلاك الاجل الطويل . وعندما يصل الدخل السابق الى قمته ، يأخذ الاستهلاك في الزيادة في نطاق دالة الاستهلاك الاجل الطويل كلما ارتفع مستوى الدخل . فاذا انخفض الدخل انخفض الاستهلاك على اساس دالة الاستهلاك في الاجل القصير . وعليه فإن التغيرات الدورية في الدخل تولد دالة الاستهلاك في الاجل القصير . فاذا انعدمت الدورات الاقتصادية ، فإننا لم نلحظ الا دالة الاستهلاك الاجل الطويل .ان الادلة

العملية تشير الى صحة كل من نظرية الدخل المطلق و نظرية الدخل النسبي . وهكذا غير من الصعب ان نقبل واحدة ونرفض الأخرى . وفضلا عن ذلك فان هناك ادلة عملية على صحة نظريات اخرى وخاصة نظرية الدخل الدائم .(43)

نظرية الدخل الدائم

تعتمد الاستهلاك الجاري في ظل فرضية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل . وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن يزيد دخلها في المستقبل ، فمن المحتمل ان تستهلك هذه الاسرة اكثر مما يشير اليه مستوى دخلها الحالي .

ان فرض فريدمان عند الدخل الدائم يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسة :

اولا: ان الدخل الفعلي للأسرة والاستهلاك في مدة زمنية معينة قد ينقسم الى عنصرين دائم permanent و انتقالي transitory وطبقا لفريدمان ان الدخل الدائم يعتمد على الدخل المتوقع في المستقبل ، فانه لا يمكن ان يقاس مباشرة . وينظر فريدمان الى الدخل الدائم في دراسته التطبيقية باعتباره (متوسطا مرجحا) للدخول الحالية والسابقة ، مع اعطاء وزن اكبر للسنة الحالية ووزن اقل فأقل للسنوات السابقة ،وبما ان الدخل الدائم هو المتوسط المرجح للدخول الحالية والسابقة فانه يعتبر اقل تغيرا من الدخل الحالي .اما الدخل الانتقالي فقد يفسر بأنه الدخل غير المتوقع ، وهو اما ان يكون موجبا او سالبا وعلى سبيل المثال قد يحصل المزارعون على دخل اكبر من المتوقع بسبب تحسن الاحوال الجوية ، وقد يحصلون على دخل اقل بسبب سوء الاحوال الجوية . فاذا كان الدخل الانتقالي للأسرة موجبا ، فإن دخلها الفعلي يفوق دخلها الدائم . ومن ناحية اخرى ، إذا كان دخلها سالبا ، فإن العكس هو الصحيح .وطبقا لفريدمان ايضا، فان الاستهلاك الفعلي الاسرة قد يقسم ايضا إلى عنصرين : دائم وانتقالي ، فالاستهلاك الدائم هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم .أما الاستهلاك الانتقالي فإنه قد يفسر باعتباره استهلاكا غير متوقع مثل فاتورة الطبيب غير المتوقعة. فإذا كان موجبا فان الاستهلاك الفعلي للأسرة هو اكبر من الاستهلاك الدائم . واذا كان سالبا فان العكس هو الصحيح .والاستهلاك الانتقالي شأنه شأن الدخل الانتقالي يعتبر بطبيعته استهلاكا موقتا.

ثانيا: افترض فريدمان ان الاستهلاك الدائم نسبة ثابته من الدخل الدائم .

ثالثا: افترض فريدمان انه ليس هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والدخل الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والاستهلاك الدائم ، وبين الاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي . ويدل الافتراض الأول على ان الدخل الانتقالي عشوائي بالنسبة للدخل الدائم . بينما يشير الثاني إلى أن الاستهلاك الانتقالي يعد مستقلا عن الاستهلاك الدائم . أما افتراض الاخير وهو ان الاستهلاك الانتقالي يعد عشوائيا بالنسبة للدخل الانتقالي فانه يدل على أن الميل الحدي الاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفرا .وبناء على الافتراضات الثلاثة ، يفترض أن الأسرة تخطط لاستهلاكها على اساس دخلها الدائم ، وان استهلاكها الدائم يساوي نسبة ثابتة من هذا الدخل . وفي ظل نظرية الدخل الدائم فإن العلاقة الاساسية بين الاستهلاك والدخل يمكن وصفها بدالة الاستهلاك الطويلة الاجل . مع ذلك ، ففي الاجل القصير تعتبر العلاقة الاساسية غامضة بسبب جانب الاستهلاك الانتقالي والدخل الانتقالي.وبما ان الدخل الدائم مفهوم الاجل الطويل ، فإنه لن يتغير

بنفس الدرجة التي يتغير بها الدخل الفعلي خلال الدورة التجارية . وبالتالي متى كانت الدورة التجارية في ذروتها . فان الدخل الفعلي يكون اكبر من الدخل الدائم . وبما ان الدخل الفعلي اكبر من الدخل الدائم ، فإن الدخل الانتقالي يساوي صفرا . فإن الأسر لن تغير خططها الإنفاقية . وعليه فإن الاستهلاك لا يتناسب مع الدخل الفعلي عند ذروته. اذ يشكل نسبة اقل ، ومن ثم تولد نقطة على دالة الاستهلاك للأجل القصير التي تقع تحت دالة استهلاك الاجل الطويل (44).

المبحث الثالث :أثر الإنفاق الحكومي في الإنفاق الخاص في العراق

في هذا المبحث تم عرض الاطار النظري والنتائج القياسية الناتجة من تقدير أنموذج الدراسة، وذلك باستخدام الاساليب القياسية الحديثة

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار السببية لكرانجر

تحليل الأنموذج المقدر بأسلوبVAR

المطلب الأول : توصيف الانموذج القياسي :-

حيث إن :

الانموذج الأول :-

Y يمثل الإنفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي محتسب بالأسعار الثابتة

X1 يمثل الإنفاق الحكومي العام بالأسعار الثابتة

الانموذج الثاني :-

Y يمثل الإنفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي محتسب بالأسعار الثابتة

X2 يمثل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بالأسعار الثابتة

X3 يمثل الإنفاق الحكومي الاستثماري بالأسعار الثابتة

حيث تم اختبار وتقدير الانموذج القياسي استعمال برنامج Eviews 8

تحليل نتائج الأنموذج القياسي

اولا :- اختبار استقراريه Stationaryالمتغيرات

جدول (1)اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المستوى		رتبة التكامل	المتغير		
الانحدار يحتوي على قاطع فقط	الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام	الانحدار يحتوي على قاطع فقط	الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام	درجة التكامل	المتغيرات
		-0.03	-4.0006*	I(0)	y
		-1.053	-3.68*	I(0)	X1
		-0.37	-3.56**	I(0)	X2
		- 2.298	-3.53**	I(0)	X3

قيم تاو (τ) الجدولية					
	مستوى %1	-4.356	-3.711	-4.374	-3.737
	مستوى %5	-3.595	-2.981	-3.603	-2.991
	مستوى %10	-3.233	-2.629	-3.238	-2.635

مصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 5%

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 10%

ونلاحظ من خلال الجدول (1) بأن السلاسل للمتغيرات X2, X1, Y ,X3 استقرت عند المستوى بوجود قاطع واتجاه .

ثانيا : اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يوضح التكامل المشترك العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، وبما ان التحليل يحتوي على ثلاثة متغيرات داخلية فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا فعلى الأكثر متجهين للتكامل المشترك فيما بينهم. وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج وكانت النتائج كما موضحة في الجدول .

جدول (2)اختبار التكامل المشترك

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الإحصائية Statistic Value	القيمة الحرجة Critical Value
اختبار Trace			
r=0	r>1	59.647*	42.915
r≤1	r>2	20.502	25.872
r≤2	r>3	4.314	12.517
اختبار Maximum			
r=0	r=1	39.145*	25.823
r=1	r=2	16.187	19.387
r≤2	r>3	4.314	12.517

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

* تعني معنوي عند مستوى 5%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ان نتائج اختبار جوهانسن تشير إلى وجود متجها واحدا للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الأثر Trace ومن ثم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%) أما بالنسبة لاختبار القيمة العظمى Maximum لجوهانسن يشير أيضا إلى وجود متجه واحد عند مستوى معنوية (5%). الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا ينفي إمكانية وجود الانحدار الزائف فضلا عن ان النتائج تشير إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

ثالثا : اختبار السببية كرانجر (Granger Causality Test)

جدول (3)اختبار السببية النموذج الاول

العلاقة	F-Statistic	Prob.
X1 → Y	3.85401	0.0618
Y → X1	0.06371	0.8030

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

جدول (4)اختبار السببية النموذج الثاني

العلاقة	F-Statistic	Prob.
X2 ----→ Y	4.06535	0.0556
Y ----→ X2	0.17269	0.6816
X3 ---→ Y	1.39708	0.2493
Y ----→ X3	1.32985	0.2607
X3 ---→ X2	0.00981	0.9219
X2 ---→ X3	1.98606	0.1721

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

اختبار السببية كرانجر:

النموذج الأول جدول (3) يشير الى وجود علاقة سببية اتجاه واحد من X1 (الإنفاق الحكومي العام) إلى Y(الإنفاق الخاص) أي ان التغيرات لسنة سابقة X1 تؤدي تغيرات في Yفي السنة الحالية .

النموذج الثاني جدول (4) يشير الى وجود علاقة سببية اتجاه واحد من X2 (الإنفاق الاستهلاكي) إلى Y (الإنفاق الخاص) أي ان التغيرات لسنة السابقة في X2 تؤدي الى تغيرات في Y لسنة الحالية .

رابعا: أنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates)

لغرض استكمال التحليل القياسي باستخدام أنموذج VAR لابد من معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول ادناه حيث يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار سكوارز (SC) ومعيار هانان–كوين بصورةرئيسة اذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير حيث يتبين من الجدول ادناه ان مدد الابطاء المثلى هي مدة واحدة :–

جدول (5) عدد مدد الإبطاء لأنموذج VAR النموذج الاول

	Y	X1
Y(-1)	0.753040	0.050673
	(0.15110)	(0.20076)
	[4.98372]	[0.25241]
X1(-1)	0.284083	0.847265
	(0.14471)	(0.19226)
	[1.96316]	[4.40677]
C	745.9182	721.3213
	(974.483)	(1294.75)
	[0.76545]	[0.55711]
R-squared	0.857917	0.741798

Adj. R-squared	0.845562	0.719346
Sum sq. resids	1.15E+08	2.02E+08
S.E. equation	2231.474	2964.845
F-statistic	69.43882	33.03877
Log likelihood	-235.7694	-243.1577
Akaike AIC	18.36688	18.93520
Schwarz SC	18.51204	19.08037
Mean dependent	9978.268	6877.069
S.D. dependent	5678.259	5596.495

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

جدول(6) نتائج تحليل أنموذج VAR النموذج الاول

	Y	X1
Y(-1)	0.753040	0.050673
	(0.15110)	(0.20076)
	[4.98372]	[0.25241]
X1(-1)	0.284083	0.847265
	(0.14471)	(0.19226)
	[1.96316]	[4.40677]
C	745.9182	721.3213
	(974.483)	(1294.75)
	[0.76545]	[0.55711]
R-squared	0.857917	0.741798
Adj. R-squared	0.845562	0.719346
Sum sq. resids	1.15E+08	2.02E+08
S.E. equation	2231.474	2964.845
F-statistic	69.43882	33.03877
Log likelihood	-235.7694	-243.1577
Akaike AIC	18.36688	18.93520
Schwarz SC	18.51204	19.08037
Mean dependent	9978.268	6877.069
S.D. dependent	5678.259	5596.495

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

من خلال جدول (6) يتبين :

ان Y (الإنفاق الخاص) لسنة سابقة يرتبط بعلاقة طردية مع Y (الإنفاق الخاص) للسنة الحالية ،أي زيادة الانفاق الخاص لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الخاص للسنة الحالية بمقدار (0.753040) وكذلك فأن زيادة الإنفاق الحكومي العام لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الخاص بمقدار (0.284083). علما ان قيمة (0.85) (R2 %) تعني بأن المتغيرات المستقلة X(−1) (Y(−1) تفسر(0.85 %) من التغيرات التي تحدث من المتغير التابع Yاما النسبة المتبقية تفسرها المتغيرات الاخرى غير الداخلة في النموذج والتي تظهر في

المتغير العشوائي . وقيمةF المحتسبة هي(69.43 %) اكبر من الجدولية (4.24 %)أي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة أي بمعنى معنوية العلاقة المقدرة .

ان X1 (الإنفاق الحكومي العام) لسنة سابقة يرتبط بعلاقة طردية مع (الإنفاق الحكومي العام) X1 للسنة الحالية أي أن زيادة X1 لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة تؤدي زيادة X1 بمقدار (0.050673) للسنة الحالية . وكذلك فأن زيادة Y لسنة سابقة بقدار وحدة واحدة يؤدي زيادة X1 بمقدار (0.847265).علما ان قيمة (0.74)(R2 %) تعني بأن المتغيرات المستقلة Y(−1)X1(−1)) تفسر(0.74 %) من التغيرات التي تحدث من المتغير التابع X1 اما النسبة المتبقية تفسرها المتغيرات الاخرى غير الداخلة في النموذج التي تظهر في المتغير العشوائي . وقيمة F هي (33.03 %) المحتسبة اكبر من الجدولية (4.24 %) أي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة أي بمعنى معنوية العلاقة المقدرة .

جدول (7) عدد مدد الإبطاء لأنموذج VAR النموذج الثاني

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
55.74327	55.84663	55.70147	3.12e+20	NA	-721.1191	0
53.31249*	53.72594*	53.14528*	2.43e+19*	71.46699*	-678.8886	1

* تشير الى عدد مدد الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (5%)

AIC: معيار اكايك ، SC:معيار سكوارز ، HQ:معيار هانان – كوين

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

جدول(8)نتائج تحليل أنموذج VAR النموذج الثاني

المتغيرات	Y	X2	X3
Y(-1)	0.729042	0.045893	0.034320
	(0.15869)	(0.10771)	(0.12078)
	[4.59403]	[-0.42608]	[0.28415]
X2(-1)	0.398818	1.000996	0.155005
	(0.24766)	(0.16809)	(0.18849)
	[1.61037]	[5.95511]	[0.82237]
X3(-1)	0.128557	0.034011	0.383141
	(0.31296)	(0.21241)	(0.23819)
	[0.41078]	[0.16012]	[1.60857]
C	734.6462	508.1458	189.9623
	(988.391)	(670.847)	(752.243)
	[0.74327]	[0.75747]	[0.25253]

R-squared	0.860100	0.855721	0.442424
Adj. R-squared	0.841023	0.836046	0.366391
Sum sq. resids	1.13E+08	51949051	65320269
S.E. equation	2264.034	1536.659	1723.109
F-statistic	45.08500	43.49404	5.818830
Log likelihood	-235.5682	-225.4922	-228.4697
Akaike AIC	18.42832	17.65325	17.88229
Schwarz SC	18.62188	17.84680	18.07584
Mean dependent	9978.268	4880.535	2004.433

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIEWS 8

من خلال بيانات الجدول (8) يتبين :.

ان Y (الإنفاق الخاص) لسنة سابقة يرتبط بعلاقة طردية مع Y (الانفاق الخاص) وx2)الإنفاق الاستهلاكي) يرتبط بعلاقة طردية مع Y للسنة الحالية في حين يرتبط X3 (الإنفاق الاستثماري) بعلاقة طردية مع Y، اي ان زيادة Y (الانفاق الخاص) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الخاص بمقدار (0.729042) للسنة الحالية. كذلك فأن زيادة الانفاق الاستهلاكي X2 لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق الخاص بمقدار (0.398818).كذلك زيادة) X3الانفاق الاستثماري)لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة Y بمقدار (0.128557) .علما ان قيمة 0.86) R2 %) تعني بأن المتغيرات المستقلة Y(−1) X2(−1)X3(−1)تفسر نسبة (0.86 %) من التغيرات التي تحدث من المتغير التابع Y اما النسبة المتبقية تفسرها المتغيرات الاخرى غير الداخلة في النموذج التي تظهر في المتغير العشوائي . وقيمة Fالمحتسبة (45.08 %) اكبر من الجدولية(3.29 %) اي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة اي بمعنى معنوية العلاقة المقدرة .

إن X2(الإنفاق الاستهلاكي) لسنة سابقة يرتبط بعلاقة طردية مع Y (الإنفاق الخاص) و X2 (الإنفاق الاستهلاكي) يرتبط بعلاقة طردية مع X2 للسنة الحالية في حين يرتبط X3(الإنفاق الاستثماري) بعلاقة طردية مع X2، اي ان زيادة X2 (الإنفاق الاستهلاكي) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة X2 بمقدار (0.045893) للسنة الحالية وكذلك فأن زيادة X3 (الإنفاق الاستثماري) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة X2 بمقدار(1.000996) وكذلك زيادة)Yالإنفاق الخاص)لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي زيادة X2 بمقدار (0.034011) .علما ان قيمة R2 0.85) %) تعني بأن المتغيرات المستقلة X2(−1)X3(−1)(−1)Y تفسر نسبة (0.85 %) من التغيرات التي تحدث من المتغير التابع X2 اما النسبة المتبقية تفسرها المتغيرات الاخرى غير الداخلة في النموذج وتظهر في المتغير العشوائي .وقيمة43.49) F %) المحتسبة اكبر من الجدولية(3.29 %) أي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة أي بمعنى معنوية العلاقة المقدرة .

أما X3 (الإنفاق الاستثماري) لسنة سابقة فيرتبط بعلاقة طردية مع Y(الإنفاق الاستثماري) وX2(الإنفاق الاستهلاكي) يرتبط بعلاقة طردية مع X3 للسنة الحالية في حين يرتبط X3 (الإنفاق الاستثماري) بعلاقة طردية مع X3 اي زيادة X3

(الإنفاق الاستثماري) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة X3 بمقدار (0.034320) للسنة الحالية ، كذلك فأن زيادة X2 لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة X3بمقدار (0.155005) كذلك زيادة X3لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة X3بمقدار (0.383141) . علما ان قيمة 0.44%) R2) تعني بأن المتغيرات المستقلةX3(−1)(−1) X2 (−1)Y تفسر نسبة (0.44 %) من التغيرات التي تحدث من المتغير التابع X3 أما النسبة المتبقية تفسرها المتغيرات غير الداخلة في النموذج التي تظهر في المتغير العشوائي . وقيمة5.81%) F) المحتسبة اكبر من الجدولية(3.29 %) أي نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة أي بمعنى معنوية العلاقة المقدرة .

جدول (9)قيم متغيرات النماذج القياسية المستخدمة بالأسعار الثابتة (مليون دينار)

السنة	Y	X1	X2	X3
1990	17188.58	8795.91	7045.285	1750.62
1991	8986.16	3788.05	3388.829	399.2206
1992	7538.96	3874.06	3048.539	825.5184
1993	3995.63	2640.80	1917.2	723.6031
1994	3781.14	1289.92	1110.765	179.1535
1995	4047.49	989.77	868.0639	121.7086
1996	4087.41	919.24	857.4977	61.73925
1997	6448.21	834.32	735.5637	98.75596
1998	6663.72	1104.58	989.625	114.9528
1999	6865.27	1101.68	886.4055	420.6374
2000	7127.88	1521.73	1169.362	352.3705
2001	7432.17	1805.85	1300.788	505.0592
2002	7872.29	1841.49	1288.959	552.5329
2003	7958.28	2703.76	2002.827	700.9322
2004	8792.55	13694.01	5912.201	7781.806
2005	8985.61	9779.62	4657.564	5122.059
2006	7727.78	8033.27	6785.497	1247.775
2007	7054.68	6219.38	5176.945	1042.437
2008	7810.74	10368.02	8060.085	2307.939
2009	11225.27	8813.79	7283.987	1529.801
2010	11845.36	10853.20	8446.337	2406.865
2011	12111.71	11541.85	8928.574	2613.277
2012	15234.18	14528.25	10472.52	4055.731
2013	18864.57	16161.19	10683.02	5478.17
2014	20610.87	14927.41	10210.65	4716.761
2015	22956.64	15626.25	10235.26	5390.991
2016	23410.39	13842.31	10476.84	3365.465

المصدر :

1- وزارة المالية ، بيانات تخصيصات الموازنة العامة للسنوات 1990-2016 .

2-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،الحسابات القومية للسنوات 1990-2016 .

اولا :- الاستنتاجات

1-تم اثبات فرضية البحث والتي مفادها أن الإنفاق الحكومي العام يؤثر على حجم وطبيعة الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي .

2-تتجلى أهمية الإنفاق الحكومي في الدراسات المالية وذلك؛ لأنها الاداة التي تركن إليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور الحكومة في اوجه الحياة الاقتصادية فضلا عن لا يوجد حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسبب اختلاف الظروف وخصائص الدولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي او من ناحية الوضع السائد في البلد .

3-عند تتبع تطور النفقات الحكومية في العراق نجد العلاقة طردية للنفقات الحكومية مع العائدات النفطية ، اذ ان زيادة او نقصان في حجم الايرادات النفطية تؤدي حتما الى تغير في حجم النفقات الحكومية بنفس الاتجاه .

4-ان الانفاق الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري توجد لهم علاقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية لذلك تسعى الدولة من خلال تخطيطها السليم الى زيادتهما الفعلية .

5-يعد الإنفاق الحكومي من اهم العوامل المؤثرة في الإنفاق الخاص في العراق خلال مدة الدراسة وذلك بسبب طبيعة الريعية في الاقتصاد العراقي وفلسفة الدولة ذات التوجه الإنفاق الاجتماعي .

6-إن تدمير البنى التحتية في العراق وارتفاع الإنفاق العسكري قلل بشكل كبير من اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي العام على الإنفاق الاستثماري الخاص .

7-تعد تطورات الإنفاق الاستهلاكي العائلي وارتفاع المستوى المعيشي كان مصدرها الاساس الإنفاق الحكومي وارتفاع هيكل الانفاق الاستهلاكي على الرواتب والتعويضات والاعانات بعد 2003 .

8- نلاحظ من اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وهذا ينفي إمكانية وجود الانحدار الزائف .

9- نلاحظ من اختبار VAR هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الانموذج الاول. كما لاحظنا هناك علاقة طردية بين الانفاق الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي في الانموذج الثاني .

ثانيا :- التوصيات

1- ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق آليه سليمة من السياسة المالية والعمل على زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة اكبر او مقاربة للنفقات الاستهلاكية لان ذلك ينعكس بل يؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي للبلد .

2- لابد للدولة ان تسعى بشكل جدي الى تنويع مصادر تمويل الموازنة حتى تكون اكثر قوة في مواجهة تقلب اسعار النفط والميل الى مصادر متسمه بالاستقرار النسبي وكلما زاد مصادر التمويل الموازنة العامة تنعكس على زيادة النفقات العامة للدولة وبالتالي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي .

3- العمل على توجيه النفقات نحو الانفاق الخاص بشقيه مما يوفر فرص عمل ظرفية أو دائميه وبالتالي توفر البيئة المناسبة نحو القطاع الخاص الذي يعول عليه الكثير في دوره في زيادة التشغيل لدى الدولة.

4- لابد على الدولة الاستفادة من تجارب الدول المقاربة لها في اقتصادها وكيفية تطورها واركان نجاحها ونقل تجربتها لنا .

5- اعادة تخطيط الإنفاق العام ليكون اكثر تأثيرا في الإنفاق الاستثماري الخاص من خلال التأكيد على المشروعات التي تحسن مناخ الاستثمار .

6- توجيه الإنفاق الحكومي العام نحو تحسين مستويات المعيشة من خلال ضغط النفقات غير الضرورية والاهتمام بتحويل الحاجات العامة الرئيسة مثل الصحة والتعليم وغيرها .

المصادر

1- باهر محمد عتلم، المالية العامة ادواتها الفنية واثارها الاقتصادية، مكتبة الاداب، القاهرة، 1998، ص 76.

2- اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 266.

3- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 89.

4- Mithani, Modren public finance theory and practice, Himalaya House, New York, 1998, pp 221.

5- حامد عبد المجيد دراز واخرون، مبادئ المالية العامة الدار الجامعية، بيروت، 2003، ص 251.

6- هيثم الزغبي، حسن ابو زيت، اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 203.

7- مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، عمان،2007، ص 227.

8- خليل عبد الكريم محسن الحديثي ، تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم في العراق للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، 2011، ص 6.

9- خبابة عبد الله ، اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر، 2009 ، ص 61.

10- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا، 2004، ص 23-24.

11- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، مصدر سابق، ص 90-91.

12- خليل عبد الكريم محسن الحديثي، مصدر سابق، ص 9.

13- زينة شاكر عبد الكاظم، الصدمات المالية واثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر والعراق، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 2017، ص 13.

14- منصور ميلاد يونس، مصدر سابق، ص 29.

15- فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 77-78.

16- خبابة عبد الله، مصدر سابق ، ص 122.

17- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2010، ص 108.

18- محمد حسين كاظم الجبوري، تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعية – دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988- 2009)، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، 2012، ص 90-91.

19- علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، مصدر سابق، ص 116-117.

20- محمد الطيب ذهب، دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر للمدة (2001-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015، ص 10.

21- المصدر نفسه، ص 10.

22-ميثم خضير جواد كاظم اليساري، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية السعودية والعراق حالة دراسية للمدة (1990-2010)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2016، ص 16.

23- سميرة فوزي شهاب الشريدة، قياس وتحليل بعض العوامل الاساسية المحددة لحجم الانفاق العام في العراق للمدة (1987-2006)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2010، ص 28.

24 – محمود حسين الوادي ، احمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ،2009 ،ص 142.

25- احمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007، ص 109.

26- محمد ناجي محمد، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة ، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2008، ص 6.

27- اشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحة واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص 17.

28- ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار ، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 12.

29- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 212-213.

30- سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، 2015، ص 26.

31- امام محمد سعد، البترو دولار والاستثمار الاجنبي، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2001، ص 82.

32- صالح مهدي كحيط، شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار الامني، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2011، ص 12.

33- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، تعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، الطبعة العربية، دار المريخ، السعودية، 1999، ص 238.

34- توقعات وتقارير خبراء اقتصاديون، معلومات متاحة على شبكة الانترنت على الموقع w.w.w.al-iqtisad.net

35- ساموبلسون ونورد هاوس ، علم الاقتصاد ،الطبعة العربية الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص 487.

36-علي نعمة محمد، الاستثمار في الصناعات الاستخراجية بالعراق مع التركيز على عقود النفط والغاز المبرمة بعد عام 2003، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2016، ص 12.

37- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، مصدر سابق ، ص 287-290.

38- فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 130.

39- محمود حسين الوادي ،واخرون ، الاقتصاد الكلي ، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ،2013، ص 121-122 .

ساموبلسون ، نورد هاوس ، مصدر سابق ، ص 483 .

نبيل جعفر عبد الرضا، خولة رشيج حسن، مناخ الاستثمار في العراق، ط1، شركة الغدير للباعة والنشر المحدودة، 2015، ص 92- 114.

بسام الحجام ، عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ، ط1، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010، ص 155_158.

مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2012،ص 143.

المصدر نفسه ،ص 144-147